

حرب مأرب تهدد بتعميق الكارثة الإنسانية في اليمن

عدن - تتجّه الأوضاع الإنسانية السيئة في اليمن نحو مزيد من التعقيد بسبب التصعيد العسكري الكبير في محافظة مأرب شرقي العاصمة صنعاء،

بعد أن فتح المتمردون الحوثيون عدّة جبهات في محاور مؤدية إلى مركز المحافظة الخطية ذات الموقع الإستراتيجي المهم سعياً للسيطرة عليها.

وحذرت الأمم المتحدة من تعريض الملايين من المدنيين للخطر جراء التصعيد في مأرب، في وقت وصل فيه الحوثيون محاولاتهم التقدّم نحو آخر معاقل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بشمال البلاد.

وجاء هذا التصعيد النوعي بعد أن لاحت إرادة دولية في حل الأزمة اليمنية سلمياً بدفع من الإدارة الأميركية الجديدة، ما جعل الحوثيين يسارعون إلى محاولة فرض الأمر الواقع في مأرب وتحسين شروط التفاوض استعداداً لأي مسار سلام قد ينطلق في أمد منظور.

وتكمن المارقة الكبرى في أنّ إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن استندت إلى معطيات إنسانية ضمن مبرراتها للتراجع عن قرار إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب بتصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، على اعتبار أن ذلك التصنيف يعقد عمل الهيئات والمنظمات الدولية في اليمن ويعقد عمليات الإغاثة وإيصال المساعدات للملايين من اليمنيين المهدين بالمجاعة.

الوضع الإنساني الذي برز التراجع عن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية هو الأكثر تضرراً من التساهل الأميركي تجاه الحوثيين

لكن القرار نفسه مثل تشجيعاً للحوثيين على مزيد من التصعيد الذي يعني المزيد من تعقيد الوضع الإنساني السيء.

وكتب منسق الشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك في تغريدة على تويتر قائلاً "أشعر بالقلق الشديد نتيجة التصعيد العسكري الحاصل في مأرب وتداعياته المحتملة على الأوضاع الإنسانية".

وحذّر من أنّ "أي هجوم عسكري على مأرب سيضع ما يصل إلى مليوني مدني في خطر وينتج عنه نزوح مئات الآلاف من السكان، الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب إنسانية لا يمكن تصورها"، مضيفاً "لقد حان الوقت الآن لتهدئة، وليس لمزيد من البؤس للشعب اليمني". وما يضاعف من المخاطر على الوضع الإنساني في اليمن أن مأرب التي كانت تتمتع بقدر كبير من الاستقرار، مثلت أثناء اشتعال الحرب في مناطق مجاورة لها ملاذاً للآلاف من النازحين الذين أصبحوا الآن مهجرين بالتشردّ مجدداً بصحبة الآلاف من سكان المحافظة.

وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قد أعلن أن مؤتمراً حول المساعدات لليمن سيعقد بداية مارس القادم وستستضيفه الأمم المتحدة والسويد وسويسرا بهدف جمع نحو 4.2 مليار دولار.

ويشن المتمردون المدعومون من إيران منذ أكثر من عام حملة للسيطرة على مأرب ومركزها الذي يحمل نفس الاسم تكثفت في الأسابيع الأخيرة.

وحقق الحوثيون خلال الساعات الماضية تقدماً جديداً نحو المدينة



موعد متجدد مع التشرد في العراء



الأثار السياسية للهجوم لن تزول بمجرد كمنس آثاره المادية

صواريخ الميليشيات الشيعية تختبر قدرات إدارة بايدن على مقارعة إيران في العراق

حزب البارزاني: الحشد الشعبي وراء قصف أربيل بالصواريخ

إن حجم ونطاق الهجوم الصاروخي على أربيل كان كبيراً بشكل غير عادي، وأنه على الأرجح كان يهدف إلى تشويه أو قتل المتقاعدين أو أفراد الخدمة الأميركيين أو الحلفاء الأكراد، مضيفاً "هذا اختبار لإدارة بايدن الجديدة".

ورغم أنّ الهجوم استهدف القوات الأميركية في العراق، فإنه لم يخل من رسائل حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي يواجه صعوبات في الحد من تغول الميليشيات الشيعية وضبط سلاحها.



مايكل نايتس

الهجوم على مطار أربيل اختبار لإدارة بايدن الجديدة

واعتبر الكاظمي أنّ الهجوم الذي استهدف إقليم كردستان "يهدف إلى خلق الفوضى وخط الأوراق". وأضاف خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية أنّ "هذا العمل الإرهابي يأتي مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لتهدئة الأوضاع في المنطقة وإبعاد البلد عن الصراعات وأن لا يكون العراق حديقة خلفية لها".

في محاولة لمنع إنشاء وجود عسكري أميركي متواصل مع القوات الأميركية الموجودة في المناطق الكردية بسوريا المجاورة الأمر الذي سيتيح للولايات المتحدة مراقبة تحركات الميليشيات التابعة لإيران بين البلدين وتقييدها.

ومن جهتها تبرأت إيران من الهجوم الذي وصفته بـ"المشوه"، معتبرة أنّ ربط اسمها به "محاولة مدانة". وقال سعيد خطيب زاده المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إنّ بلاده تعتبر "أمن العراق واستقراره بمثابة قضية رئيسية للمنطقة.. وأنها ضد أي خطوة من شأنها زعزعة النظام والاستقرار في العراق"، مضيفاً "تدين المساعي المشبوهة لربط الهجوم بإيران ونرفض هذه الإدعاءات".

وخفض الجيش الأميركي عدد قواته في العراق إلى أقل من 2500 فرد كما انسحب من عدة قواعد هناك على مدار العامين الماضيين. ويقول خبراء أمنيون وعسكريون إنّ تواجد القوات الأميركية في قواعد مثل قاعدة الحرير بكردستان العراق يتيح لها إمكانيات أكبر للتوغل من هجمات الميليشيات التابعة لإيران. ويمثل الموقع العسكري من مطار أربيل أحد القواعد الثلاث المتبقية التي تضم عدداً كبيراً من القوات الأميركية. معهد مايكل نايتس المحلل في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،

إيران التي تخوض صراعاً نفوذ معلناً في العراق وتجاهر الميليشيات التابعة لها بعدائها للقوات الأميركية الموجودة على الأراضي العراقية وتتوعد بـ"طردها" باستخدام مختلف الطرق والوسائل المتاحة، تبدو صاحبة المصلحة الأولى في إقلاق راحة الوجود العسكري الأميركي في إقليم كردستان ومنع تحول الأخير إلى ملاذ آمن للقوات الأميركية المنسحبة من عدة قواعد في أنحاء متفرقة من العراق.

أربيل (العراق) - توجّهت أصابع الاتهام نحو إيران والميليشيات التابعة لها في العراق، في تنفيذ الهجوم الصاروخي غير المسبوق على مطار أربيل بإقليم كردستان العراق، باعتبار طهران من مركز المزيد من القوات الأميركية في الإقليم وتحويل أراضيه إلى مركز أساسي للوجود العسكري الأميركي، بعد تقليص عدد تلك القوات في مناطق عراقية أخرى.

وتبنّت مجموعة تطلق على نفسها اسم "سرايا أولياء الدم"، الثلاثاء، الهجوم الذي خلف وفق بيانات للحزب الدولي ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة، قتيلاً وتسعة جرحى أحدهم جندي أمريكي.

وجاءت نسبة الهجوم إلى مجموعة غير معروفة تطبيقاً لأسلوب تم اتّباعه خلال الأشهر السابقة في تبني الكثير من عمليات التعرّض لقواقل إمداد

التحالف التي تمّت نسبتها لجماعات من قبيل "عصبة الثائرين" و"أصحاب الكهف" و"قبضة المهدي"، وهي بحسب مصادر عراقية متعددة مجرد أسماء وهمية تتخفى وراءها ميليشيات شديدة الارتباط بالحرس الثوري الإيراني وفي مقدمتها كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق.

وأتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني فصيلاً يتبع الحشد الشعبي بالوقوف وراء قصف أربيل بالصواريخ.

وقال المتحدث باسم الحزب محمود محمد في بيان "إنّ مواصلة هذا النوع من التعامل مع إقليم كردستان عموماً والعاصمة أربيل خاصة، ستتمخض عنه نتائج لا تحمد عقبائها".

وقال مصدر كردي عراقي طلب عدم الكشف عن هويته إنّ إيران تستخدم الميليشيات التابعة لها في إقلاق راحة القوات الأميركية في كردستان العراق،

تشكيل حكومة كويتية جديدة يحتاج إلى مهلة زمنية بغطاء دستوري

بهدف الإسراع في تشكيل حكومة جديدة العجز عن تشكيلها بشكل يثير شبهة التعدي على الضوابط الدستورية". وكذلك عزوف الشخصيات المرشحة لتولي مناصب في الحكومة الجديدة، حيث قالت الصحيفة إنّ التشكيل جوبه باعتبارات نظراً لكون المنصب الوزاري "صار جالبا للإهانة والتجريح من دون أن يضمن الوزير القادم تطبيق رؤاه أو معرفة مدة بقائه وبقاء الحكومة التي يُطلب منه المشاركة فيها".

فعلا في التعاون مع الحكومة في ظل العجز عن تشكيلها بشكل يثير شبهة التعدي على الضوابط الدستورية". وكذلك عزوف الشخصيات المرشحة لتولي مناصب في الحكومة الجديدة، حيث قالت الصحيفة إنّ التشكيل جوبه باعتبارات نظراً لكون المنصب الوزاري "صار جالبا للإهانة والتجريح من دون أن يضمن الوزير القادم تطبيق رؤاه أو معرفة مدة بقائه وبقاء الحكومة التي يُطلب منه المشاركة فيها".

الظرف الاستثنائي يحتم تشكيل حكومة كويتية بسرعة والتفرغ لمواجهة جائحة كورونا ومعالجة الوضع الاقتصادي والمالي

وتنبّه جهات سياسية وقادة رأي كويتيون إلى ضرورة الإسراع في تجاوز الخلافات وتذليل الصعوبات

وأُسفرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت بداية شهر ديسمبر الماضي عن برلمان حازت المعارضة عدداً كبيراً من مقاعده، الأمر الذي انعكس بشكل فوري على مستوى الوفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتمحورت الخلافات بين الحكومة وعدد من النواب، بالإضافة إلى تركيبة مجلس الوزراء ومنصب رئيس البرلمان، حول إصدار عفو عام على مدانين في القضية المعروفة باقتحام مجلس الأمة أو في قضايا تتعلق بتغيريات على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتيح العفو المطلوب لهؤلاء استرجاع كافة حقوقهم المدنية والسياسية بما في ذلك الترشح لعضوية البرلمان.

وقالت صحيفة "الرأي" المحلية إنّ عدداً من "المعضلات" تواجه الشيخ صباح الخالد في تشكيل حكومته قد تحتمّ اللجوء إلى المادة الدستورية المذكورة للحصول على مهلة زمنية إضافية تحظى بغطاء دستوري. وذكرت من بين تلك المعضلات "تصاعد الانتقادات النيابية الحادة حتى من قبل من يرغبون

الكويت - يُطرح في الكويت سيناريو التعليق المؤقت لعقد جلسات البرلمان، وذلك لتوفير مهلة زمنية كافية لتشكيل حكومة جديدة طال انتظارها نسبياً،

وتعذر على رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح إيجاد توليفتها المثالية الضامنة لتجاوز الاعتراضات النيابية وإنهاء الخلافات مع أعضاء مجلس الأمة والتي أدت إلى استقالة الحكومة السابقة في الثالث عشر من يناير الماضي.

وبعد مضي أكثر من شهر على الاستقالة التي جاءت نتيجة تقديم ثلاثة نواب استجواباً لرئيس الحكومة بسبب ما اعتبروه "مخالفته" للدستور بضمه "عناصر تازيمية" لحكومته وتدخل السلطة التنفيذية في اختيار رئيس البرلمان وعدم تقديم الحكومة لبرنامج عملها، مازال الشيخ صباح الخالد يتعرّض لضغوط النواب واشترطاتهم وتهديداتهم له بالاستجواب.

ويمتلك أمير البلاد صلاحية تعليق عقد جلسات البرلمان لمدة شهر بمرسوم، طبقاً لنص المادة الدستورية رقم 106.